سليمان «أوضح» والحريري نفى والعسيري تحدّث عن افتراء و... شهود

«ال بي سي ليكس»: محضر لقاءات الرئيس اللبناني في السعودية يثير «زوبعة»

- التقرير نسب إلى الفيصل قوله: لبنان لازم يخلص من «حزب الله» ولا حوار وهو مُمسك بسلاحه
- الحريري حسب التقرير المحضر: لن ننسى 7 مايو 2008 وهو مثل يوم مقتل والدي وسندفّع «حزب الله» ثمن هذا اليوم
- سليمان وفق التقرير: احكوا مع إسرائيل لترسيم الحدود في شبعا ... وعندما تُرسَّم الحدود وتُحرَّر الأراضي «نخلص من السلاح»

| بيروت - «الراي» |

احتارت الاوساط السياسية في بيروت في «تفسير» خلفيات و«كيفيات» تسريب محطة «ال بي سي» ما قالت انه محاضر زيارة الرئيس اللبناني ميشال سليمان للسعودية في الاول من يونيو الجاري حيث التقى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ووزير الخارجية الامير سعود الفيصل والرئيس السابق للحكومة زعيم «تيار المستقبل» سعد الحريري (بحضور الوزير اللبناني غازي العريضي).

ورغم مسارعة السفير السعودي في لبنان علي عواض العسيري إلى نفي ما ورد في التقرير ولا سيما في كلام الوزير الفيصل حول الحوار و«حزب الله» وكذلك نفي الرئيس الحريري «المعلومات المحرَّفة والتي لا تمتّ إلى الحقيقة»، بدا ان هذه «التسريبة» شكّلت إرباكاً حقيقياً للديبلوماسية اللبنانية وتحديداً لرئيس الجمهورية الذي لفت انه لم يُصدر بيان «تكذيب» رسميا لمضمون ما تم بثه، بل جاء نفيه في اطار تصريح مقتضب لصحيفة «المستقبل» تطرق إلى جانب محدّد فقط مما بُث ويتعلق باسرائيل وسلاح «حزب الله». علماً ان اوساطاً مراقبة اعتبرت انه اذا كان ما جرى عرضه مختلق بالكامل فالحري برئاسة الجمهورية اتخاذ موقف اكثر صرامة حيال «التجرؤ» على نسب مواقف «كاذبة» لملك ووزير خارجية دولة عربية كبرى بحضرة الرئيس اللبناني، اما اذا كان ما قيل خلف الجدران في جدة صحيحاً، فالمطلوب اقله فتح تحقيق في كيفية حصول هذا «التسرُّب» لمحاضر اعتُبرت في اطار «التشويش» على الحوار الوطني ولا سيما انها كُشفت بعيد انتهاء الجولة الاولى من نسخته الجديدة كما انها تسيء إلى السعودية ودورها في لبنان والى «المجالس بالامانات».

وكان تلفزيون «ال بي سي» قد بثّ في نشرته الاخبارية مساء اول من امس تقريراً قال انه يتضمّن محضر لقاء الرئيس سليمان مع الملك السعودي الذي «قد يكون اول الداعين لاستئناف الحوار من خلال البرقية التي ارسلها إلى رئيس الجمهورية في الثاني والعشرين من مايو الماضي والتي فتحت الباب امام زيارة سليمان للمملكة العربية السعودية».

وبحسب الـ «ال بي سي ليكس» فان الرئيس سليمان طلب من العاهل السعودي الضغط على قوى 14 اذار للمشاركة في الحوار، فردّ الملك عبد الله بن عبد العزيز «ان سياسة المملكة التقليدية تجاه لبنان لم ولن تتغير. والمملكة تتفهم سياسة النأي بالنفس ولم تزعجنا. هذا من مصلحتكم كما انني اشجع على الحوار».

بعدها انتقل التقرير ليعرض وقائع الاجتماع الذي عقده الرئيس اللبناني مع الامير سعود الفيصل والرئيس سعد الحريري بحضور الوزير العريضي، لافتاً إلى «ان سليمان سلم وزير الخارجية السعودي مغلفا عن الدعوة إلى الحوار ومغلفا ثانيا يحوي ارقام هواتف سعودية سحبت من حاسوب الاردني (عبدالسلام عبدالملك) المعتقل لدى الأمن العام بتهمة «القاعدة».

ثم بثّ ما قال انه كلام توجّه به الحريري إلى سليمان في ما خص الحوار وجاء فيه: «مش هيك ندعى إلى طاولة الحوار. في العام 2006 لبينا الدعوة وشاركنا في الحوار وكان دم أبي (الرئيس رفيق الحريري) لم يجف. اجمعنا على كل شيء حتى وصلنا إلى السلاح. فاعتدى حزب الله على اسرائيل وقتل جنديين ودمر لبنان. اردنا الاعمار. نفذ الاعتصام في بيروت. واستمر الامر إلى 7 مايو 2008. لن ننساه وهو مثل يوم مقتل والدي وسندفّع الحزب ثمن هذا اليوم. وذهبنا إلى الدوحة وعقد بعدها الحوار في بعبدا. وكان حزب الله هو من طلب من عون المقاطعة. تدعوننا إلى طاولة هم عطلوها. هل تدعونني إلى ان أُخرج حزب الله من مأزقه او نغطي سياسة النأي بالنفس وهي اغماض العينين عن السوريين او نغطي حكومة مفلسة؟».

وبحسب التقرير عاتب الحريري الرئيس سليمان قائلاً: «عندما كنتُ على باب الرئيس الاميركي (يناير 2011) استقال الوزراء. هذا عمل صبياني. تتحملون المسؤولية عن هذه الاهانة. لم تؤجلوا الاستشارات النيابية اسبوعا. وغازي (العريضي) يعرف حجم الضغوط والتهديدات التي مورست على وليد جنبلاط».

واشارت المحطة إلى ان الحريري وضع شرطين للمشاركة في حوار لا ينعقد بالضرورة في 11 يونيو:

> اولا: استقالة الحكومة وتشكيل حكومة حيادية بموافقة 14 اذار.

> ثانيا: دعوة 8 و14 اذار كل على حدة لاجتماع برئاسة سليمان والاستماع إلى وجهة نظرهم. والدعوة بعدها إلى الحوار.

في المقابل ابدى سليمان استعداده لعقد الجلستين شرط انعقاد الجلسة الاولى للحوار في 11 يونيو، فرد الحريري برفض الجلوس على طاولة الحوار فيما فريق جالس على سلاحه يهدد فيه ساعة يشاء.

ويضيف التقرير: «هنا دخل الامير سعود الفيصل على الخط قائلا: «لا حوار وحزب الله مُمسك بسلاحه. المشكلة في لبنان هو حزب الله. لبنان خلص من السوريين. لازم يخلص من حزب الله. كنا نعتقد ان الاميركيين قادرون على تطويع ايران لكن المفاوضات لم تأت بنتيجة. يبدو انهم لن يأتوا الا بالقوة. وفي حال كسرت شوكة ايران تكسر شوكة حزب الله في لبنان».

واذ لفت التقرير إلى ان الرئيس اللبناني تجاهل التعليق على الموضوع الايراني وقال «اريد ان نصل إلى ان تكون أمرة السلاح بيد الدولة دون ان يكون له علاقة بالقدس وزوال اسرائيل، وعندما ترسم الحدود وتحرر الاراضي نخلص من السلاح»، نسبت إلى سليمان توجُّهه إلى الفيصل قائلاً: «احكوا مع اسرائيل لترسيم الحدود. سورية مشغولة بأوضاعها ويمكن ترسيم الحدود مع شبعا».

وعندها ختم الحريري قائلاً: «العودة إلى الحوار نريد ثمنها».

وانتهى التقرير بالاشارة إلى انه «بعد مضي ساعتين انتهى اللقاء وبقي العريضي مع الحريري ليسأله عن المخطوفين الدروز من السويداء فردّ سعد بأن الامر قد سُوّي وافرج عنهم».

الا ان السفير السعودي سارع إلى نفي ما ورد في التقرير، واصفاً اياه بانه «من نسج الخيال ولا يمت إلى الحقيقة، ومَن فبرك هذا الكلام المختلق هو عدو الاستقرار في لبنان».

ورداً على سؤال دان العسيري «محاولات زج المملكة في الشؤون الداخلية اللبنانية، رغم أن كل الأطراف السياسية تعلم جيداً مدى حرص خادم الحرمين الشريفين على الأمن والاستقرار في لبنان، وعلى تشجيع الحوار بين اللبنانيين، من دون اي تدخل مع اي طرف لبناني، وهذا ما أبلغه جلالته إلى الرئيس ميشال سليمان خلال لقائهما الأخير في جدّة».

وشدد على «أن موقف المملكة من الحوار واضح وصريح، ومضمون البرقية التي بعث بها خادم الحرمين الشريفين إلى رئيس الجمهورية هو التعبير الحقيقي عن الموقف السعودي»، وقال «ان ما نُسب إلى الأمير سعود الفيصل هو محض افتراء، وهو كلام لم يكن لا من قريب ولا من بعيد، وهناك شهود على ذلك، من مسؤولين ووزراء لبنانيين، ومن بينهم الرئيس سليمان»، مشيراً إلى «أن الأمير الفيصل معروف بصراحته ومواقفه المعلنة التي لا تقال وراء الأبواب، بل مواقف يراها دائماً تخدم المصلحة ويعلنها بكل صراحة».

واذ لاحظ «أن هناك من يسعى إلى إجهاض الحوار والتشويش عليه»، قال «إن ما نُسب إلى الرئيس الحريري هو أيضاً عار عن الصحة، بدليل أن تيّار «المستقبل» شارك في جلسة الحوار (الاثنين)».

كما نقلت صحيفة «المستقبل» عن الرئيس ميشال سليمان نفيه ما ورد في التقرير جملةً وتفصيلاً، وقال: «أنا أعرف ماذا أقول ولستُ في حاجة لأن أكشف ما أقوله لأنّه يبقى ملكاً لمَن أتحدث معهم، ولكن أيعقل أن يطلب رئيس جمهورية لبنان من السعودية التوسّط مع إسرائيل في أي شأن؟ فلا يمكن أن أبادر أنا إلى مثل هذا الكلام تماماً كما أنه لا يمكن أن يوجّه هذا الكلام إلى السعودية بالذات». وأضاف: «طالما قلت مراراً انّه عندما تنسحب إسرائيل من شبعا وتلال كفرشوبا لا يعود هناك وظيفة للسلاح، كما كرّرت أخيراً في لقائي مع قيادة الجيش أنّ دور السلاح محصور بالنزاع اللبناني - الإسرائيلي».

وفي حين اعتبر الوزير العريضي ان ما ورد في التقرير مركب ولا أساس له من الصحة ويستهدف الحوار والعلاقات اللبنانية - السعودية ويمثّل إساءة إلى وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الذي لم يقل أي كلمة مما ورد في التقرير، صدر عن المكتب الإعلامي للرئيس سعد الحريري بيان اكد ان «المحضر الذي تمّ بثه مختلق والمعلومات الواردة فيه محرّفة ولا تمت إلى الحقيقة، ونستغرب نشر مثل هذه المعلومات المغلوطة عن لقاءات جدة بالتزامن مع انعقاد جلسات هيئة الحوار الوطني».

قرار شمله في «سلّة واحدة» مع سورية

الإمارات جدّدت منع رعاياها من زيارة لبنان

| بيروت - «الراي» |

... عود على بدء. فبعد ثلاثة اسابيع على «تدشين» الامارات العربية المتحدة الدعوات التي توالت من قطر والبحرين والكويت لرعاياها بعدم السفر إلى لبنان ومغادرته، كررت ابو ظبي تحذير مواطنيها ولكن مع مفارقة ان هذا التحذير شمل التوجه إلى «لبنان وسورية» معاً، الامر الذي اعتُبر بمثابة إقرار بان الوضع اللبناني اصبح يقاس في «درجة المخاطر» في «سلّة واحدة» مع الواقع السوري المتفجّر.

وجاء تجديد الامارات تحذيرها بعد ايام على زيارة الرئيس اللبناني ميشال سليمان لابو ظبي في اطار جولة حملته ايضاً إلى السعودية والكويت وقطر لحضها على التراجع عن قرارات المنع والحؤول دون تمدُّدها لتشمل الرياض.

وقد أصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بياناً دعت فيه مجدداً مواطنيها «لعدم السفر إلى كل من لبنان وسورية في الوقت الحالي إلا في حالة الضرورة القصوى انطلاقا من حرص الوزارة على رعاية وسلامة مواطني الدولة في الخارج».

ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية عن جمعة مبارك الجنيبي وكيل وزارة الخارجية الإماراتية قوله «على مواطني الدولة ضرورة مراعاة دواعي الحيطة والحذر في حال سفرهم لخارج الدولة والإطلاع على إرشادات ونصائح السفر المنشورة على الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية وأهمية التسجيل في خدمة تواجدي المخصصة لمواطني الدولة».

قهوجي: الجيش لن ينحني أمام الصعاب وسيحفظ الاستقرار ويضبط الحدود

ميقاتي: لن نسمح بأن تُستعمل الأراضي اللبنانية معبراً لتهريب السلاح أو إقامة منطقة عازلة

| بيروت - «الراي» |

أكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن «التوجهات التي يعمل الجيش اللبناني في هديها هي ترجمة دقيقة لقرار النأي بالنفس»، معلناً في اشارة إلى الملف السوري انه «بقدر ما نتمسك بألاّ تكون ارضنا مستباحة وامننا مخترقاً، بالقدر نفسه لن نسمح بان تُستعمل الاراضي اللبنانية او أجزاء منها، معبراً لتهريب السلاح او المسلحين أو لاقامة منطقة عازلة أو بيئة ينمو فيها الارهاب او التطرف وما يتفرع عنهما».

وإذ شدد ميقاتي خلال زيارته التي قام بها امس لوزارة الدفاع على «أن قوة الجيش ليست فقط في السلاح بل ايضا وقبل كل شيء بالوحدة الوطنية وبوقوف اللبنانيين إلى جانب المؤسسة العسكرية»، رأى «ان الحوار الذي استؤنفت جلساته يبقى الخيار الوحيد للاتفاق بين اللبنانيين على المواضيع التي تتباين وجهات نظرهم حيالها، وواجب الجميع تسهيل استمرار هذا الحوار مهما كانت الظروف لان البديل هو اقتتال وتباعد وحدود مصطنعة رُسمت احياناً كثيرة بالدم».

من جهته، أعلن قائد الجيش العماد جان قهوجي «أنّ الجيش اللبناني المرتكز على ثوابت وطنية وإنسانية وأخلاقية راسخة، والذي تمرّس على التجارب القاسية في ما مضى وخرج منتصراً منها في كل مرة، لن ينحني أمام الصعاب، ولن يتراجع قيد أنملة عن دوره الوطني، سواء في الدفاع عن الوطن ضد العدو الإسرائيلي، أو في حفظ الأمن والاستقرار في الداخل ومكافحة الجرائم المنظمة وضبط الحدود بكلّ ما لديه من قدرات وإمكانات».

واشار إلى «أنّ الجيش سيبقى تحت سقف القانون، ولن يعمل إلا في إطار توجيهات رئيس البلاد وقرارات الحكومة وصلاحياته المنصوص عليها في القانون»، لافتاً إلى «أنّ أداء المؤسسة العسكرية العملاني لن يخرج عن ركيزتين اثنتين، فرض الأمن والاستقرار من جهة، والحفاظ على أرواح المواطنين من جهة أخرى، وبهذا النهج واجهنا الفتنة في مدينة طرابلس، رغم كل ما قيل ويقال، وسنستمر مستقبلاً باقتلاع أشواك المجرمين والعابثين بالأمن أينما كانوا وإلى أي جهة انتموا».

وأكد قهوجي لرئيس الحكومة أنه يدرك تماماً حجم التحديات والمصاعب التي تواجهها البلاد «سواء على الصعيد الداخلي، أم على صعيد انعكاس الأزمات الخارجية على لبنان، خصوصا من الجار الأقرب إليه أي سورية»، وقال: «بين هذا التحدي وذاك، يبرز تحد آخر، يتمثل بوجوب الحرص على التوازنات اللبنانية الدقيقة، والتي تفترض من القيمين على الدولة، التعاطي معها بكثير من الحكمة والوعي والمسؤولية، لأن أي مساس بها قد يعرض مسيرة السلم الأهلي، والوحدة الوطنية لأخطار جسيمة لا تُحمد عُقباها».

بعد «توازن رعب»... الخطف على المذهب

إطلاق سليمان الأحمد من سورية سكب «مياهاً باردة» على عكار

| بيروت - «الراي» |

... وفي اليوم الثالث على انزلاق الوضع في عكار إلى عمليات خطف مذهبية متبادَلة، نجحت الاتصالات في تدارُك «الأسوأ»، بعدما أفضى «توازن الرعب» في الخطف «على الهوية» إلى إطلاق «الأسرى» من الجانبين.

فغداة إفراج اهالي وادي خالد (المناهضة للنظام السوري) عن المخطوف اللبناني حكمت يوسف (علوي) في اطار «مبادرة حسن نية»، أثمرت الاتصالات مع الجانب السوري إلى إطلاق المخطوف اللبناني السني سليمان الاحمد (ابن وادي خالد) الذي كان خُطف فجر الاحد في سهل عكار وتحديداً في منطقة المسعودية العلوية (مؤيدة للنظام السوري) ونُقل إلى تلكلخ السورية، ما ادى إلى تفجير موجة خطف مضاد شملت يوسف وسبعة سوريين (ستة علويين وشيعي) أطلق ثلاثة منهم بعد ساعات قليلة.

وقد سلّمت السلطات السورية الاحمد إلى ضابط في الجيش اللبناني عبر نقطة المصنع الحدودية قبل ان يتوجّه إلى وادي خالد التي اعدّت له «استقبال الابطال».

وأكد عبد القادر الاحمد (شقيق المخطوف) «أن الافراج عن المحتجزين الاربعة لدينا سيتم فور وصول الاحمد» الذي كان منتظراً قرابة السادسة مساءً.

جنبلاط: تآمرنا أنا وميقاتي والأسد وإيران من وراء ظهر القيادة القطرية وأسقطنا حكومة الحريري

الحوار الرئاسي في عيون «14 آذار»: ارتياح لـ «إعلان بعبدا» وأداء السنيورة

| بيروت - «الراي» |

أبرزت مشاركة قوى 14 آذار في جلسة الحوار التي عقدت في قصر بعبدا (اول من امس) مفارقة لافتة تمثلت في اقتناع هذه القوى او غالبيتها على الاقل بان مشاركتها لا تعدو اكثر من تسليف خطوة حسن نيات واستجابة لرئيس الجمهورية ميشال سليمان اكثر من اي امر آخر مرتقب فعلاً من هذا الحوار.

واذ تبدي اوساط بارزة في قوى 14 آذار لـ «الراي» ارتياحها الواسع إلى اداء الرئيس فؤاد السنيورة ومداخلته وردوده في جلسة الحوار على مداخلات رئيس كتلة نواب «حزب الله» محمد رعد والعماد ميشال عون في ما يتعلق بسلاح «حزب الله» وسواه من المواضيع الخلافية، لا تجد حرجاً في الاعتراف بان موقف رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع الذي قاطع الحوار انما يعبّر في عمقه عن الموقف الحقيقي لقوى 14 آذار وقناعاتها خصوصاً لجهة عدم توقع التوصل مع «حزب الله» إلى اي نتيجة في موضوع السلاح.

والواقع ان موقف هذه القوى ومقاطعة جعجع اثار جدلاً واسعاً حول الانعكاسات المحتملة لهذه «الازدواجية» كما وصفها كثيرون من خصوم المعارضة. كما ان قوى 8 آذار ببعض سياسييها ومنابرها الاعلامية وظّفت التمايز «القواتي» في اطار الحديث عن المؤتة السعودية على «تيار المستقبل» برئاسة الرئيس سعد الحريري ما نجم عنه «موقفان» لقوى 14 آذار. لكن الاوساط البارزة في هذه القوى اعتبرت ان هذا التوظيف مغلوط تماماً وان قوى 14 آذار نسقت مجمل حركتها بما نجم عنها معطيات لن تكون في مصلحة الواهمين او المراهنين على تكبير التمايزات داخل صفوف المعارضة.

وتقول هذه الاوساط ان مشاركة 14 آذار ولو من دون جعجع وفي غياب الرئيس سعد الحريري شخصياً، ابرزت توزيع أدوار مدروساً ستتبدى نتائجه تباعاً في مجمل المشهد السياسي. ذلك ان الرئيس سليمان الذي تعمدت قوى 14 آذار تقوية موقعه في هذه الخطوة، جيّرت مشاركتها في الحوار لمصلحته بما ينسجم وطروحاتها ومبادئها بحيث أرغمت غلاة خصومها كالعماد ميشال عون على التسليم بمسودّة البيان الذي صدر عن الاجتماع الاول كما اعدّه سليمان.

وقد نظرت قوى 14 آذار إلى هذا البيان الذي سمي «اعلان بعبدا» من منظار ارتياح خصوصاً إلى تضمينه ثلاث نقاط تُعد في اطار المكاسب التي تتمسك بها المعارضة وهي رفض ربط لبنان بصراعات المحاور الاقليمية والدولية علماً ان العلامة الاساسية في هذه الصراعات هي ارتباط قوى 8 آذار بالنظام السوري وايران، والتمسك بكل القرارات الدولية ومن ضمنها المحكمة الدولية، والتشديد على رفض استباحة لبنان على وقع الأزمة السورية.

وتضيف الاوساط نفسها ان ثمة امراً آخر لم يحظ بتسليط الاضواء الاعلامية عليه وهو ان قوى 14 آذار طرحت في الحوار مطلبها المتعلق بتغيير الحكومة وجعلته محوراً خلفياً ملازماً للحوار بدليل ان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي اضطر إلى الرد على هذا المطلب في مستهل المداخلة التي القاها في الجلسة الاولى ولكنه تعهد ايضاً بتنفيذ اي امر يتفق عليه المتحاورون في اشارة ضمنية إلى استعداده لاستقالة حكومته اذا توافرت ظروف توافقية حول هذا الموضوع.

وفي اعتقاد الاوساط نفسها ان ما افضت اليه الجلسة الاولى لم يكن اكثر من المتوقع، وهو لا يحتمل تالياً تكبيراً للنتائج او تقليلاً منها باعتبار ان البحث الجدي في موضوع السلاح المتعلق بـ «حزب الله» سيبدأ في الجلسة المقبلة في 25 يونيو. وعند ذاك يمكن البدء في الحكم على النتائج الفعلية لهذه المحاولة الحوارية الجديدة.

وترى الاوساط ان افتعال بعض قوى 8 آذار أجواء توحي بان قوى المعارضة وفرت غطاء للحكومة عبر مشاركتها في الحوار هو امر «فورلكلوري» ودعائي خالص ويشكل ردة فعل ضمنية على الانسجام الذي برز بين رئيس الجمهورية وقوى 14 آذار وخصوصاً مع حرص سليمان على تضمين البيان - الاعلان فقرة تشدد على التزام اتفاق الطائف وتنفيذه بالكامل. اذ علم ان رئيس الجمهورية قام بوضع هذه الفقرة بمبادرة منه ومن دون استشارة اي فريق فرحّبت بها قوى 14 آذار فيما سلمت بها القوى الاخرى مع تمني اضافة فقرة عليها تلحظ امكان تطوير هذا الميثاق توافقياً في الظروف الملائمة. ويعكس هذا الامر ايضاً حرص رئيس الجمهورية على طمأنة السعودية التي كان عاهلها الملك عبدالله بن عبد العزيز المبادر الاول إلى حضّ رئيس الجمهورية على رعاية الحوار الداخلي.

وكان بيان البنود الـ 17 في ختام الجولة الاولى من الحوار استوقف الدوائر السياسية ولا سيما لجهة تضمينه مجموعة تطمينات اقرب إلى الالتزامات من حيث التوجهات السلمية والمناهضة لانزلاق لبنان إلى مرحلة من عدم الاستقرار والمؤيدة لتحييده عن سياسة المحاور الاقليمية والدولية وتجنيبه الانعكاسات السلبية للتوترات والازمات الاقليمية ولضبط الاوضاع على طول الحدود اللبنانية - السورية وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان او استعمال البلد مقرا او ممراً او منطلقا لتهريب السلاح والمسلحين، فضلا عن تأكيد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، بما فيها القرار 1701.

وقد اعتُبرت هذه النقاط، مقرونة بالحرص على رفع نسخة من «اعلان بعبدا» إلى الجامعة العربية والامم المتحدة، في اطار محاكاة هواجس المجتمعين العربي والدولي من «اجتذاب» كرة النار السورية إلى لبنان، ومحاولة إخماد هواجس اللبنانيين الذين يعيشون منذ فترة اجواء توتر تذكّرهم بمناخات الحرب الاهلية.

وكانت محاضر جولة الحوار، أظهرت ان الرئيس فؤاد السنيورة وحلفاءه ركزوا على اعادة «ظاهرة تفريخ وتفشي الأسلحة إلى سلاح المقاومة»، وسط اعتبار السنيورة ان هذا السلاح قد وصل إلى جبل محسن وباب التبانة، الامر الذي ردّ عليه النائب رعد متهماً «تيار المستقبل» بتهريب السلاح إلى سورية وبالسعي لانشاء منطقة عازلة والتهجم على الجيش. وإذ أكد أنّ «الحكومة باقية» قال: «إذا استمر الوضع على هذا المنوال فالبلد مُقبل على أحداث أمنية وحرب أهلية تكون حرب العام 1975 مجرّد «بك نك» بالنسبة إليها».

واستوقف دوائر مراقبة أن النائب وليد جنبلاط دافع عن الحكومة لكنه انتقد الاتهامات التي وجهت اليه وللبعض بالخيانة، وبالمؤامرة، فيما اشارت تقارير إلى انه في مكان آخر انتقد الحكومة، إلى درجة أنه لم ينف أن الرئيس بشار الأسد هو من جاء بها، ومن وراء ظهر القطريين، وأنه اضطر للتعاون معها منعاً للفتنة، قائلاً: «تآمرنا، أنا والرئيس نجيب ميقاتي وبشّار الأسد وإيران، من وراء ظهر القيادة القطرية، وأسقطنا حكومة الرئيس سعد الحريري ولست نادماً لأنّه لو لم نأتِ بهذه الحكومة ماذا كان حصل؟ لذلك لستُ نادماً».

شعار «أرفتونا» احتجاجا على الحوار الوطني على أحد الجدران في بيروت (أ ف ب)

طردت ربع مليون فلسطيني من الضفة والقطاع بين عامي 1967 و 1994

إسرائيل «ستخلي» تل أبيب من سكانها في حال مهاجمتها بالصواريخ

| القدس - من محمد أبو خضير وزكي أبو الحلاوة |

أكد قائد الجبهة الداخلية في منطقة جوش دان التي تشمل تل ابيب وضواحيها الجنرال ادم زوسمان، امس، ان اسرائيل ستخلي كل سكان تل ابيب في حال ضربها بالصواريخ لا سيما ان كانت مجهزة برؤوس حربية غير تقليدية.

وتابع (وكالات)، ان «أي هجوم على وسط اسرائيل سيؤدي الى عملية اجلاء واسعة النطاق». واشار الى انه «في حال شن هجوم صاروخي على وسط اسرائيل خصوصا ان كان غير تقليدي فانه سيتم اجلاء سكان تل ابيب ومدن اخرى ونقلهم الى مناطق اخرى في البلاد». واضاف: «سيتم القيام بعمليات اجلاء واسعة النطاق في حال وقوع هجمات غير تقليدية وان تم تدمير المباني بصاروخ».

وقدر زوسمان بانه في «حال حرب، ستضرب مئات الصواريخ تل ابيب والمدن القريبة منها. ونتيجة لهذه الهجمات سيكون هناك مئات المصابين الاسرائيليين». وتابع: «في الحرب المقبلة لن يتمكن اي احد من شرب القهوة في ديزنجوف»، في اشارة الى شارع مشهور في تل ابيب. واضاف: «سيضطر السكان الاسرائيليون الى مواجهة التهديد. واليوم كل مدني مهدد في اسرائيل».

لكن زوسمان اكد ان اسرائيل لديها نظام مضاد للطائرات «من الاكثر تطورا» في العالم ولكنه حذر من ان الدولة العبرية لا تستطيع الاعتماد على اي نظام للحماية الكاملة. واضاف: «نحن نتحضر لاسوأ سيناريو محتمل».

من ناحية ثانية، أفاد مركز حقوقي إسرائيلي بأن الدولة العبرية طردت نحو ربع مليون فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ احتلالهما العام 1967 وحتى قيام السلطة الفلسطينية العام 1994، من خلال منعهم من العودة إلى موطنهم بعد خروجهم إلى الدراسة الجامعية أو العمل.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، امس، أنه خلال هذه السنوات منعت السلطات الإسرائيلية عودة أكثر من 100 ألف فلسطيني خرجوا من قطاع غزة، كما منعت عودة نحو 140 ألف فلسطيني خرجوا من الضفة الغربية، بذريعة أنهم تواجدوا خارج البلاد لمدة 3 سنوات.

وتعني هذه المعطيات، التي زودتها «الإدارة المدنية» التابعة للجيش الإسرائيلي لمركز الدفاع عن الفرد الحقوقي الإسرائيلي بموجب قانون حرية المعلومات، أن عملية الإبعاد هذه خفّضت عدد الفلسطينيين في القطاع بنسبة 10 في المئة في حال الأخذ في الاعتبار أن نسبة النمو الطبيعي هناك هي 3.3 في المئة في السنة.

من ناحيتها، دفعت عضو الكنيست عينات فيلف إلى تعديل قانون في الكونغرس الأميركي يتعلق بتمويل منظمة غوث وتشغيل اللاجئين (أنروا)، ويقضي بعدم منح مكانة لاجئ لأبناء اللاجئين الذين تم ترحيلهم عن وطنهم خلال النكبة في العام 1948.

من جانبه، أعلن وزير شؤون الأسرى الفلسطيني عيسى قراقع، امس، عن تحركات مصرية ودولية عاجلة لمتابعة تطورات أوضاع الأسرى داخل سجون إسرائيل.

ميدانيا، توغل الجيش الإسرائيلي، امس، في وسط قطاع غزة وجنوبه حيث شرع بأعمال تجريف وتسوية تخللها إطلاق نار متقطع.

على صعيد ثان، اعتقلت شرطة الهجرة الاسرائيلية، امس، 73 مهاجرا غير شرعي مواصلة حملتها ضد الهجرة غير الشرعية.